

المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان

المؤلف الدكتور هادي نعيم المالكي -*

Introduction to the study of international human rights law

The author, Dr. Hadi Naeem Al-Maliki

أحمد فارس إدريس

كلية الحقوق / جامعة الموصل

Ahmed Faris Idris

College of Law/ University of Mosul

Correspondence:

Ahmed Faris Idris

E-mail: ahmad.fiars@uomosul.edu.iq

ان هذا المؤلف مثلاً حلقة مفصلية في التمييز بين حقوق الانسان على الصعيد

الداخلي وتحويلها على الصعيد الدولي بالنسبة للقارئ العربي.

This author represents a pivotal link in the distinction between human rights at the domestic level and their internationalization at the international level for the Arab reader.

ان المقصود من حقوق الانسان هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الانسان وذلك

لمجرد كونه انساناً وهذه الحقوق يعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسه او ديانته او

اصله العرقي او القومي، وهي حقوق طبيعية يملكها حتى قبل ان يكون عضواً في مجتمع

معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها.

(* مقال مراجعة الموضوع).

Doi: 10.33899/arlj.2022.176182

© Authors, 2022, College of Law, University of Mosul This is an open access article under the CC BY 4.0 license

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>).

ويمكن ان ابرز ما تتمتع به هذه الحقوق انها غير قابلة للتنازل او التخلي عنها ولا يمكن انتزاعها من الفرد كما انها غير محددة على سبيل الحصر لأنها لا يمكن اضافة اية حقوق اخرى اليها تشتق من الحقوق الاساسية.

لقد بدأ الاهتمام بحقوق الانسان في النظم القانونية الداخلية وذلك من خلال النص عليها في الدساتير والقوانين الداخلية، فأنها قد اصبحت اليوم من اهم الموضوعات التي يوليها القانون الدولي جل اهتمامه، فبمجرد النص على الحقوق والحريات في الدساتير ووضع الضمانات لمراعاة الحقوق والحريات لا يكفل ذلك بالضرورة تمتع الانسان فعلياً بها ومن هنا بدت ضرورة اللجوء الى ضمانات دولية مكملة للتدابير الداخلية ولأتحل محلها او تقلل من اهميتها فالحماية الدولية والداخلية لحقوق الانسان تتأزران معا وتسد كل واحدة منهما الاخرى.

لذلك فقد ادرك المجتمع الدولي ان الاهتمام بقضية حقوق الانسان لا بد وان يعالج من الناحيتين القانونية والقضائية، لذلك فقد بدأ التفكير في تدوين قواعد حقوق الانسان وافراغها في قالب تشريعي دولي وان كان الكل يؤمن بان وضع القاعدة القانونية وحده غير كاف بمنع خرقها ولكن لا مفر من التدوين والتشريع كأجراء أولي وهكذا عرف العالم عدة مواثيق وعهود دولية عالجت مختلف مواضيع حقوق الانسان وتوسيع مجال عملها وتعدد مواضيع تداخلها اصبحت من المسلم به ان المجتمع الدولي يشكل عنصراً فعالاً في تطوير وتنمية حقوق الانسان واصبح يلعب دور الحارس والمؤتمن عليها .

ولما جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ اكد على ضرورة التزام الدول الاعضاء باحترام حقوق الانسان ومنذ التاريخ الذي صدر فيه هذا الاعلان فان قيمة حقوق الانسان ارتقت الى المستوى الدولي الواقعي ودخلت دائرة اهتمامات القانون الدولي بحيث اصبحت يقاس بها تصرفات الدول والحكم على اعمالها ليس بكونها فكرة مجردة ولكن على اعتبار ما يتمحور عنها من قواعد قانونية تعبر في الواقع عن الاحتياجات المتطورة للجنس البشري وتمس جوانب حياة الانسان كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء داخل كل دولة او على مستوى العالم اجمع.

ومن ثم توالى بعد ذلك صدور القواعد القانونية الدولية التي تكفل مراعاة حقوق الانسان سواء على شكل اعلانات او اتفاقيات دولية وعلى الصعيد العالمي او الاقليمي وهي تُولف في مجموعها ما يعرف اليوم بالقانون الدولي لحقوق الانسان وهو مجموعة القواعد القانونية التي تستهدف حماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية في وقت السلم بما ينطوي عليه ذلك من تحديد هذه الحقوق والحرريات وتعريفها وتوفير الضمانات الدولية الكفيلة بصيانتها من اي تعدي او انتهاك.

وبالتالي فان موضوع حقوق الانسان لم يعد محصوراً فقط في نطاق النظم القانونية الوطنية وانما اصبح موضوعاً عالمياً يدخل في نطاق القيم الاساسية التي يتشوق اليها المجتمع الدولي بل وبات يمثل قيمة مستهدفة للنظام القانوني الدولي مثلما هو قيمة مستهدفة في النظم القانونية الداخلية واصبح من الامور الشائعة في تقييم سلوك الدول والحكومات بمدى احترامها لحقوق الانسان على المستويين الداخلي والدولي.

تناول الكاتب في خضم هذا المؤلف جملة من الموضوعات حاول من خلالها اعطاء مدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان وذلك بتناوله في الباب الاول التعريف بالقانون الدولي لحقوق الانسان وذلك عن طريق اعطاء المام كامل بتعريف لهذا القانون وماهي طبيعته وكيف يمكن تمييز هذا القانون عن غيره من فروع القانون الدولي الاخرى كالقانون الدولي الانساني وما هي ابرز مصادر هذا القانون كقواعد الشرعة الدولية والمتضمنة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ثم تناول الباحث وفي حيثيات الفصل الثاني تطور القانون الدولي لحقوق الانسان ابتداءً من الحضارات القديمة، والديانات السماوية كالديانة اليهودية والمسيحية والاسلامية واعلانات الحقوق والديانات السماوية والتجربة الانكليزية والتجربة الامريكية والتجربة الفرنسية.

وتناول المؤلف في الفصل الثالث الاساس الفلسفي لحماية حقوق الانسان من خلال التطرق الى نظرية القانون الطبيعي في المبحث الاول ونظرية العقد الاجتماعي وفي

المبحث الثالث المفهوم الليبرالي لحقوق الانسان اما في المبحث الرابع والآخر فتناول فيه المفهوم الاشتراكي لحقوق الانسان.

اما في الباب الثاني وهو باب الحماية الدولية والاقليمية لحقوق الانسان فتناول المؤلف في الفصل الاول حماية حقوق الانسان في ظل الامم المتحدة من خلال التطرق في المبحث الاول الى حقوق الانسان في ميثاق الامم المتحدة وفي المبحث الثاني الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي المبحث الثالث العهدان الدوليان لعام ١٩٦٦ وتناول المؤلف في المبحث الرابع الحماية الدولية لحقوق المرأة والطفل.

اما في الفصل الثاني فقد تناول الباحث الحماية الاقليمية لحقوق الانسان وذلك من خلال تناول الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان في المبحث الاول وفي المبحث الثاني تناول الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان.

The Author declare That there is no conflict of interest

المصادر

١. د. هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، الطبعة الثانية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١.
٢. د. غازي حسن صباريني، الوجيز في حقوق الانسان وحرياته الاساسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٣. د. فيصل شنتاوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠٠١.